رؤيـــة

■ ساطع راجي

رمية متأخرة

سنضطر إلى التذكير بأن مقاطعة الانتخابات هي حقّ سياسي مثل حقّ المشاركة فيها؛ ولا يمكن استلاب أي من الحقّين؛ لكنهما أيضاً موقفان سياسيان يمكن تحليلهما ونقدهما؛ ولذلك فإننا نضطر إلى التذكير أيضاً، بأنّ المعركة الناشبة بين دعاة المشاركة بغض النظر عن النتائج ومهما كانت السلبيات المرافقة للانتخابات ودعاة المقاطعة مهما كانت النتائج؛ هي من المعارك العراقية المستنسخة والمفتعلة، فقبل كل انتخابات تنشب هذه المعركة وتنتهي الى لا شيء رغم أنها تزداد شراسة مع الوقت حتى وصلنا الى التخوين وتدخّل مراجع الدين.

الانتخابات في العراق مستنسخة؛ تفتقد الى العدالة والنزاهة؛ قوى الحكم تضع القوانين وتشكّل مفوضية الانتخابات على مقاسها وتتحكم بإدارة الانتخابات وتتدخل في كل تفاصيلها؛ والأسوأ أن هناك إجماعاً من المواطنين والمفوضية والأحزاب والمرشحين على وجود تزوير وتلاعب ويتم انفاق أموال طائلة لمنع ذلك، لكن دون جدوى، وهذا وحده كاف لنسف قيمة أي انتخابات؛ لكن لا توجد وسيلة أخرى غير الانتخابات لشرعنة السلطة وتغييرها؛ ولا يوجد سند لتعطيل الدستور ومنع المواطنين من حقوق الترشح والانتخاب.

يمكن للمقاطعة أو التهديد بها أن تؤدي الى نتائج ايجابية فيما لو كان التوقيت صحيحاً والبدائل واقعية؛ ففي كل مرة تبدأ الدعوات للمقاطعة بعدما يتم تشكيل مفوضية الانتخابات وتشريع قانونها وتسجيل القوى المشاركة فيها؛ وكأن دعاة المقاطعة انتظروا اللحظة الأخيرة وهم يتوقعون أن تمتنع الأحزاب الحاكمة عن المشاركة وتقدّم استقالتها من العمل السياسي مع برقية اعتذار عن فشلها وفسادها؛ وهذا هو الجهل المطلق؛ بينما التهديد الفعّال بالمقاطعة كان يجب أن يكون قبل تشريع قانون الانتخابات، ويرفق التهديد بطلب محدّد لشكل القانون الذي يرى دعاة المقاطعة أنه الأكثر عدالة ويمكن أيضاً لدعاة المقاطعة، أن يرفعوا صوتهم في أيام تشكيل مفوضية الانتخابات وأن يتظاهروا للمطالبة بمفوضية مستقلة حقاً وإذا لم ينصت البرلمان لهم، يمكنهم اللجوء الى القضاء والمنظمات الدولية ومعهم أدلة تثبت تبعية المفوضية لأحزاب حاكمة وهذا ما لم يفعله دعاة المقاطعة حتى عندما توفرت وثائق تؤكد هذه التبعية مثل ورقة الاتفاق التي وقعها حزبان لتقاسم ولاء أحد المرشحين لمجلس مفوضية الانتخابات، وهو ما يستحق لوحده تنظيم تظاهرات تعطّل الحياة بدلاً من تظاهرات بالا مناسبة ولا أهداف محددة استمرت لأشهر ولم تنتج إلا مزيداً من الزيف السياسي.

أربع سنوات مرت منذ الانتخابات السابقة ولم يتمكن دعاة المقاطعة من التحول الى قوة ضاغطة تجيد استخدام قدراتها في الوقت المناسب لتكون رميتها مسدّدة وموجّهة لهدف واضح؛ انتظر المقاطعون بصبر مرور الوقت وأعلنوا مجدداً عن موقفهم بلا تواصل مع موقفهم في الانتخابات السابقة؛ ليتحولوا الى جزء من الديكور الزائف للديمقراطية يسهم بتضييع الوقت الضروري لإجراء عملية محاسبة ومراجعة للأداء السياسي مثلما يجب أن يحدث قبل كل انتخابات لتذكير الناخبين بالمسافة الوهمية التي تم قطعها خلال أربع سنوات بين الوعود والإنجازات؛ لكن هذه مخاطرة قاسية لم ينفذها أحدٌ لأنها تعني ايقاف الأحزاب الحاكمة صفاً في طابور المواجهة وتحمّل نتائج هذه المواجهة.

لقد فات الوقت على دعوة المقاطعة، وإذا أراد أصحاب هذه الدعوة القيام بشيء ايجابي لإنهاء الانغلاق السياسي واحتكار السلطة في العراق، فيكون ذلك بتنظيم أنفسهم ووضع مقترحات قانونية وإجرائية خلال أربع سنوات تؤسس لقانون انتخابي ومفوضية وبيئة انتخابية تحقق النزاهة والعدالة؛ أما الآن، فإن الحل الأمثل والأكثر واقعية يكون في الالتحاق بالانتخابات واللجوء الى ما يسمّى بـ"التصويت العقابي" وهو انتخاب قائمة مجهولة يتوفر فيها شرط واحد، هو أنها لم تكن مشاركة في السلطة أبداً؛ واذا لم تتوفر مثل هذه القائمة، فيمكن التصويت لقائمة تضم العدد الأقل من المشاركين الثانويين في السلطة خلال الدورات السابقة.

(٢-٣)

العلاقة بين المثقف والسياسي

إشـــكـــالـــيـــة الـــعـــلاقـــة

تبدو أن الإشكالية متواصلة الاستمرار، لأنها أساساً تستند إلى المفهوم وما يرافقه من اعتبارات يخلقها الزمن أيضاً. كما ويلعب القلق الذاتي دوراً في تقوية هذه الظاهرة وتتويج غلبتها وفعاليتها. غير أننا إذا ما نظرنا إلى البعيد من التاريخ لا نستغرب. ذلك لأن العيّنات متوفرة في ذات الزمان والمكان. ولعل العنف واحد من الأسس التي ارتكزت عليها الجماعات والأفراد في تصفية خصومهم، ليس الفكريين، وإنما خصومهم السياسيون، بمعنى التمركز على حيازة السلطة، كما فعل بنو العباس، بل تفنّنوا في تصفية خصومهم. ولنا في أحداث التاريخ درس مهم يُعطينا فرصة التروي، وهو الحاصل عند المثقف الذي يعي أسس الظواهر. ومنطقها. من هذا نقف عند (المفهوم) عند كلا الطرفين.

□ جاسم عاصي

في ما نسميه الإشكالية التي تقود إلى التطرف. فلو أخذنا المثقف مثلاً، وهو الأقرب لنا، لوجدنا تبايناً بيّناً في معظم تشكّلاته. فمجموع المثقفين تتباين لديهم الرؤى، بسبب مصادر وعيهم، وانحداراتهم الطبقية والاجتماعية والأسرية، كذلك مصادرهم المعرفية، إن كانت منظمة أو خاضعة للفوضى، وعدم الاكتراث للتسلسل المنطقي في تلقي المعرفة، حيث تكون تلك المعرفة وبالاً على المثقف، أي تعمي بصيرته إزاء ما يرى ويعيش. ولعلّ الحقبة التي تلت ثورة تموز١٩٥٨ إذ شاعت مصادر معرفية مفاجئة للوسط ، رافقتها تغيرات سلبية في مسار الثورة، فكانت الوجودية والسريالية وغيرها من توجهات خلقتها ظروف غير ظروفنا، بمثابة وجبة صعبة الهضم، فسبّبت بذلك أنواعاً من التطرف المعرفي الذي أدّى إلى سلوك غير مرغوب أو مألوف. ثم أعقبتها حرب حزيران كنموذج أيضاً له علاقة بالتبدلات وحيازة المثقف على معارف جديدة. فقد انفتحت أمامه جملة مصادر عن أنواع الحروب الوطنية وسمات النضال من أجل الانعتاق والتحرر، وهي في جملتها أسّست لنوع من الثقافة، أساسها التمرد على المستعمر كما حدث في أميركا اللاتينية والفيتنام وأفريقيا، ولم يرافقها عندنا نوع من التنظيم الذي يعمل على الإحاطة بهذا التوجه، باستثناء الانشقاق الذي حصل في الحزب الشيوعي العراقي، بقيادة (عزيز الحاج) وشيوع نواة حرب العصابات في أهوار الغموكة جنوب العراق. وهي توجهات كانت لها أسس فردية تمثلت في تمردات (الحاج)، ثم بتأثيرات ونتائج نفق سجن الحلة، حيث وجد بعض الهاربين دون تخطيط الأهوار مأواهم، فكان الطريق مسدوداً أمامهم سوى اللجوء إلى الأهوار، باستثناءات قليلة خضعت لعمل منظّم.

هذه الظاهرة الثورية لم تسلم من تأثيرات ثقافة معينة، لاسيّما ثورة كوبا وفصائلها النادرة، كذلك مغامرات (تشي جيفارا) في أحراش بوليفيا، ونموذج (ريجيس دوبريه). ثم تأثير طروحات (ستوكلي كارامايكل) في(القوة السوداء) وغيرها. ولعل المصادر المؤثرة كثيرة، لكننا هنا بصدد شيوع الظواهر فقط، وخلق الإشكالية عند المثقف، سواء كان هذا واضحاً في الثقافة العامة، أو الثقافة المتخصصة التي هي نتاج مرحلة، ونقصد بها الناتج الفكري والجمالي المنحصر في الأدب والفن وما إلى غير هذا في صنوف نتائج تأثيرات الأزمنة، ورهان المصادر الثقافية والمعرفية. في الجانب الآخر، أي السياسي، فهو لا يختلف عن قرينه الثقافي . فهما ترعرعا ضمن حاضنة قريبة من بعضها. وما تتقاسمه طبيعة البيئة في حياة السياسي، نجدها فاعلة في حياة المثقف. وهذا ما رافق الإنسان السياسي وهو يتصدر دفة الوجود ضمن تشكيلة البلد السياسية، ونقصد بها (الدولة / السلطة) فالانحدار الفئوي والطبقي والبيئي لعب دوراً في بناء وتشكيل شخصية السياسي. ولا يمكن محو التأثير هذا كما أكد علماء النفس والانثروبولوجيا. فهم في تحليل الشخصية نفسياً واجتماعياً، يرتكزون على الانحدار مهما كانت صفته وخصائصه. كما فعل (علي الوردي) وعلماء النفس كـ(فرويد) مثلاً. الأمر الذي خلق ـ بحسب وجهة نظرهم التحليلية ـ نوعاً من ازدواجية الأداء السياسي الذي تلبس تارة لباس الذات المتعنتة والخاضعة لبنية الشخصية، وتارة أخرى إلى أسس منظومته البيئية والتربوية، ولا نقول الطبقية والفئوية (ازدواج الشخصية) لأنها قد تسبب إشكالاً في تسمية الظاهرة بنتائجها. إن الإشكال الذي يقع فيه السياسي، يرافقه أيضاً إشكال يقع فيه الثقافي (المثقف). وهذا ينسحب بطبيعة الحال إلى العلاقة المكشوفة والمستترة بين المثقف والسياسي، لأنهما يستندان إلى المفهوم المطلق والذاتي. فالمثقف يستند إلى مراجعه الثقافية، لأنها حاملة لعيّنات كانت بالنسبة له درساً في صياغة وجهة النظر، ثم صياغة شخصيته الفاعلة في المجتمع. والسياسي يرى بحسّه التربوي، إن أقرب الوجوه إليه من يسنده في الوجود، وهم أفراد أسرته ومجتمعه (بيئته). ولنا في هذا أمثلة كثيرة ظهرت وتظهر الآن لدى من يتخذ له منصباً ما في الدولة، فهو لا يقرّب سوى حاشيته، سواء في الوظائف التي تخص موقعه الوظيفي، أو حماياته (وهي ظاهرة استندت إلى ظروف الإرهاب) لكنها استمرت وستستمر، طالما كان الحسّ الفئوي والبيئي هو المتسلط على كيان الشخصية. من هذا فقد انبثقت أنواع من (الهيبة) بين المثقف والسياسي، أساسها مركز السلطة. فكأن السياسي يرى في الثقافي وسيلة لسلب السلطة منه. والحقيقة غير هذا . فالسياسي يرى ضمن حسه الثقافي أيضاً، لأنه أساساً يمارس ثقافة معينة، هي ثقافة السلطة والحكم . فطبيعي أن تفرز المراكز هذه نوعاً من وهم (عقدة) سحب السلطة، وهو احساس ناتج عن غلبة الحسّ غير الثقافي لدى السياسي، والاعتماد في هذا على الحسّ البيئي ولا نقول الفئوي أو الطبقي أيضاً. إن الإشكالية مبنية على تفاوت الثقافة. فإذا كان المثقف يعتمد في بناء وعيه على الإرث الإنساني والوجداني، فإن السياسي تراوده مصدّاته البيئية. وهذا لا يُعمم على الجميع، فالاستثناءات كثيرة، ممن لهم اختصاصاتهم وتحصيلهم العلمي الذي أهّلهم لهذه الوظيفة أو تلك. ما نعنيه هنا بالسياسي، ذلك الذي تسلّق وارتمى على المنصب الوظيفي بثقل فئته وطبقته ونفوذ مراجعه الانثروبولوجية، وليس محصلته الدراسية والتاريخية. نعتقد أن هذه الاشكالية ستكون قائمة، مازالت الوظيفة تمتلك مغريات باهرة، وتُتيح فرصاً نادرة، سواء أثناء الوظيفة أو ما بعدها، خاصة الحصول على راتب التقاعد خارج منطق القانون . وهو نوع من العبث بالقوانين القارّة ، هدفه التخريب وليس غير هذا. وطالما أيضاً يبقى النائب بحماية السلطة، خلال بقاء الحراسة على بيته وممتلكاته.

للیسار در

الأحـــــــزاب.. والـرئـيـس

□ حسين عبد الرازق

تجددت خلال الأيام الماضية الحملة ضدّ الأحزاب السياسية بمناسبة انتخابات رئاسة الجمهورية، وعجز الأحزاب جميعاً عن تقديم مرشح أو أكثر من بين قادتها للمنافسة على منصب رئيس الجمهورية، مما أدى إلى تحول انتخابات الرئاسة إلى استفتاء على شخص رئيس الجمهورية الحالي، في عودة إلى ما كان الحال عليه منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ودستور ١٩٧١ وتراوحت الاتهامات للأحزاب بين الضعف والعزلة عن الجماهير وبين وصفها بالأحزاب الكرتونية . ولم يحاول أيّ من أصحاب تلك الاتهامات سواء كانوا من الصحافيين والإعلاميين أو من الساسة أو الكتّاب . أن يشرح للناس أسباب هذا الضعف والعزلة، وعما إذا كانت المسؤولية تقع على الأحزاب وقادتها فقط أم على أسباب وعوامل أخرى في البنية السياسية للمجتمع أو البناء القانوني أو ممارسات السلطات الحاكمة.. إلخ، خاصة وقد عرفت مصر الأحزاب منذ ٢٢٧ سنة .

فقد ولد أول حزب سياسي مصري، وهو " الحزب الوطني " العرابي في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٧٨٩، مع بداية النضال من أجل الديمقراطية وفي ظل الثورة العرابية.

وفي عام ١٩٠٧ والذي أطلق عليه بعض المؤرخين "عام الأحزاب" نشأت مجموعة من الأحزاب، بداية من تأسيس مصطفى كمال "الحزب الوطني" وتلاه تأسيس الشيخ "علي يوسف" لحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية، ثم قيام الحزب الوطني الحر "والذي سمى فيما بعد بحزب الأحرار، والحزب الدستوري وأسسه إدريس بك راغب، وحزب النبلاء، المؤسسة "حلمي زاده" وحزب الأمة، وأسسه "أحمد لطفي السيد"، فالحزب الجمهوري المؤسسه محمد غانم، و" الحزب المصري"، وأسسه "لويس أخنوخ فانوس".

وعقب ثورة ١٩١٩ وصدور دستور ١٩٢٣ تم تأسيس حزب الوفد، والحزب الشيوعي تحت اسم "الحزب الاشتراكي المصري" و"حزب الأحرار الدستوريين"، "الهيئة السعدية" و"حزب الكتلة الوفدية"، والأحزاب الثلاثة الأخيرة كانت انشقاقات من الوفد أعوام ١٩٢٢ ، و١٩٣٧ و١٩٤٢ ، وجماعة الإخوان المسلمين، والطليعة الوفدية .

ورغم هذا التاريخ الحزبي الحافل فقد وجهت ثورة يوليو ١٩٥٢ ضربة موجعة بل وقاتلة، للحياة الحزبية في مصر، فتم حل الأحزاب في يناير/ كانون الثاني ١٩٥٢، وتعرضت فكرة التعددية الحزبية والأحزاب لحملة تشهير والصقت بها اتهامات وصلت إلى حد التخوين عندما قال الرئيس جمال عبدالناصر، إن السماح بقيام الأحزاب سيؤدي إلى قيام حزب رأسمالي عميل للولايات المتحدة الأميركية وحزب شيوعي عميل للاتحاد السوفييتي"، وجرى التنظير والدعاية لفكرة التنظيم السياسي الواحد "الحزب الواحد" والذي ثبت فشله في الممارسة العملية وبدا وكأن التعددية الحزبية "رجس من عمل الشيطان" وترسخ في أذهان الناس أن الأحزاب سبة وكارثة تهدد الوطن!".

وعندما اضطر الرئيس السادات للسماح بتعددية حزبية مقيدة والموافقة على قيام ثلاثة منابر "يمين ووسط ويسار" داخل الاتحاد الاشتراكي في "مارس/ آذار . أبريل /نيسان ١٩٧٦" ثم إعلانه تحولها إلى أحزاب في نوفمبر/ تشرين الثاني من نفس العام، نتيجة لإصرار الحركة الجماهيرية والسياسية على حقها في التنظيم المستقل، وحاجة السادات للإدعاء بوجود ديمقراطية في مصر أمام العالم الخارجي، حرص في نفس الوقت على فرض قيود قانونية وأمنية ومالية على الأحزاب، وشنت أجهزة الإعلام والصحافة . وكانت كلها مملوكة للدولة . حملة ضد الأحزاب والحزبية، وتعرض حزب التجمع الذي أصر قادته على التحرك باستقلال وحرية وعارض بقوة سياسات الحكم، لحملة تشهير قادها الرئيس السادات بنفسه، ولحملات أمنية متكررة والقبض على عديد من قادته وكوادره، وتقديمهم لمحاكمات بتهم مختلفة، ليستقر في أذهان الناس أن الانضمام لأحزاب. غير حزب الرئيس. مغامرة محفوفة بالمخاطر، وقد تكون نهايتها السجن وفقدان لقمة العيش.

ورغم القيود والحصار الذي استمر طوال حكم الرئيس حسني مبارك، فقد توقفت حملات القبض والمحاكمات، واستطاعت بعض الأحزاب أن تقيم جسوراً مع المواطنين وأن تلعب صحفها دورا مهما في خلق الوعي ومعارضة سياسات الحكم، ومهّدت بذلك للثورة في ٢٥ يناير ٢٠١١ .

وعشية الثورة كان في مصر ١٩ حزباً، الأحزاب الثلاثة التي نشأت عام ١٩٧٦ "التجمع . الأحرار الاشتراكيين . الحزب الوطني . الديمقراطي الحاكم " وحزبان آخران حقيقيان هما حزب الوفد (١٩٧٨) والحزب العربي الديمقراطي الناصري (١٩٩٢)، وبعد سقوط الحصار الأمني والسياسي على الأحزاب عقب الثورة، توالي قيام الأحزاب حتى وصل عددها إلى ٥٥ حزبا أغلبها لا تملك وجودا حقيقيا وقليل منها لها قدر من الوجود والفعالية مثل "حزب التحالف الشعبي الاشتراكي" و"الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي" و"حزب الدستور" و"حزب النور" و"حزب الوسط" .

ومنح دستور ٢٠١٤ ، الأحزاب قوة إضافية عندما نص في الباب الأول "الدولة" في المادة الخامسة على قيام " النظام السياسي" على أساس التعددية السياسية والحزبية ، وأكد على ذلك في المواد الخاصة بتشكيل الحكومة. والتزم الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال عامي ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ بالنص الدستوري وتشاور مع الأحزاب السياسية في قضايا معينة، ولكنه أدار ظهره للأحزاب وللدستور منذ عام ٢٠١٦ وحتى اليوم، وجرى تهميشها والتقليل من شأنها وإتهامها بالفشل، متناسين أنه لا ديمقراطية بدون تعددية حزبية، وكلما أوغل الحكم في عدائه للحريات العامة وحقوق الإنسان، ازداد عنف الحملة ضد الأحزاب السياسية، رغم أن هذه الأحزاب تعلن كل يوم عن تأييدها للرئيس عبدالفتاح السيسي، وتدعو لإعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية (!) وعاد الأمن للتدخل في الحياة السياسية بصورة سافرة والتحكم في حركة الأحزاب خارج مقارها ، كما كان الحال قبل الثورة.

وما لم يدرك حكّامنا أن حماية الدولة الوطنية المدنية في مصر، ومحاربة الإرهاب والتطرف لا يمكن تحقيقه بدون مشاركة المواطنين، وأن هذه المشاركة تتم في العالم كله من خلال الأحزاب السياسية، فسنظل ندور في حلقة مفرغة، وكلما تقدمنا خطوة سنتراجع خطوتين، أو أكثر.

قضية للمناقشة

مخاطر الدولة الأمنية

□ فريدة النقاش

تتجمع الشواهد وتتراكم الوقائع التي تشير إلى النفوذ المتزايد للجهات الأمنية ومؤسساتها المتنوعة والمتصارعة فيما بينها. وهو نفوذ طبيعي ومتوقع في ظل ما سميناه تجريف الحياة السياسية، بإفقارها وتهميش نشطائها، ومحاصرة المجتمع المدني ومؤسساته باعتبار ذلك كله زائدا عن الحاجة بل ومعطلا لعملية تعبئة المجتمع من وجهة نظر السلطة لمكافحة الإرهاب.

وتزداد الفجوة اتساعا بين الخطاب الرسمي حول المواجهة الشاملة للإرهاب وبين الممارسة الفعلية التي قصرت المواجهة على العمليات الأمنية، وهي الحقيقة المؤلمة التي فتحت شهية بعض رجال الأمن لمخالفة القانون، والعودة إلى الممارسات القديمة التي اتسمت بالتوحش ضدّ مواطنين أبرياء، حيث كل مواطن هو مجرم محتمل، وكائن من الدرجة الثانية، ومن المعروف أن مثل هذه الممارسات البغيضة كانت أحد الأسباب الرئيسة لانفجار الموجة الأولى من الثورة في ٢٥ يناير ٢٠١١.

وعندما أيقنت الجماهير أن حكم الإخوان في العام المشئوم الذي استولوا فيه على السلطة قد سار في اتجاه القمع المنظّم وباسم الدين ضدّ المخالفين في الرأي والمطالبين بالحريات الديموقراطية، انفجرت الموجة الثانية من الثورة في ٣٠ يونيه ٢٠١٣، لتزيح الرئيس الإخواني كما سبق وأن أزاحت الموجة الأولى الرئيس الذي كان يحمي الفساد، ويخطط لتحويل مصر إلى جمهورية وراثية بمنح ابنه منصب رئيس الجمهورية على طريقة حافظ الأسد في سوريا.

كانت الموجات المتعاقبة للثورة في العمق منها تعبيراً موضوعيا عن انسداد الأفق السياسي أمام الجماهير المصرية المتعطشة للتغيير، إذ استحال خلال ستين عاما او يزيد إجراء التغيير عبر التداول السلمي للسلطة، وهي السلطة التي روّجت. بكل السبل. لمقولة أن الشعب المصري غير مؤهل للديموقراطية، وابتدعت سلطة يوليو معادلتها السياسية التي قايضت فيها الحريات العامة من حق التعبير لحق التنظيم وحق الاعتقاد مع بعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية من مجانية التعليم للتأمين الصحي الشامل للتحكم في الأسعار، وكانت هذه المقايضة مقبولة ومفهومة جيداً للمصريين الذين ساندوا الموقف التحرري المستقل المعادي للاستعمار والصهيونية الذي اتخذته السلطة الناصرية .

وكشفت مأساة الهزيمة في ١٩٦٧ عن الثمن الفادح الذي دفعه الشعب المصري جراء "تأميم" الحريات العامة، وغياب الرقابة الشعبية، والصراع الضاري على المصالح الشخصية والسلطة داخل الدوائر المغلقة للنظام بعيدا عن الناس، حتى أن الرئيس "عبد الناصر" أدرك مبكراً حتى قبل وقوع الهزيمة، أن اختيار نظام الحزب الواحد ومحاصرة الحريات لم يكن هو الحل الناجع المطلوب، وأنه يستحيل أن تسير أمور البلاد بنفس الطريقة وأنشأ ما سماه التنظيم الطليعي داخل الاتحاد الاشتراكي، وكان تنظيماً شبه سري.

تبيّن إذن. ربما بعد فوات الأوان. أن استبعاد قوى الشعب كطرف فاعل في المجال العام وفي الحياة السياسية على نحو خاص لن يقود إلا إلى التهلكة.

ولكنّ أحداً لم يتعلم الدرس، وكأننا نبدأ دائماً من الصفر وندفع بالجماهير دفعاً إلى ابتكار الأطر خارج القيود لوضع الأهداف العامة للموجات الثورية المتعاقبة موضع التنفيذ امتداداً لتاريخ مصر الحديث منذ هزم المصريون الحملة الفرنسية في نهاية القرن الثامن مرورا بالثورة العرابية، وثورة ١٩١٩، وثورة ١٩٥٢ وموجات الاحتجاج الهائلة التي اجتاحت البلاد طولا وعرضا. وقدمت تضحيات غالية من شهداء ومصابين، وتعرضت الطلائع للاعتقال والتعذيب في السجون والتجويع حين كانت الدولة الأمنية تطور أدواتها، وتستولى على المجال العام، وتلحق أضرارا فادحة أولها وأخطرها ما يتعلق بالجروح التي تتعمق في الشخصية الوطنية المصرية ، وهي جروح غائرة أساسها الخوف العميق وأخطرها اللامبالاة، وهي جروح تطول الذين تعرضوا للأذى المباشر من سجن وتعذيب وإذلال، وتطول أيضاً الذين لم يتعرضوا لهذا الأذى لكنهم ظلوا شهوداً عليه، وأصبح شعارهم هو "المشي جنب الحيط" وهو ما تترجمه الدولة الأمنية باعتبار هذا الصمت تأييداً لها، ورضا بما تفعله، وتزداد الفجوة اتساعاً بين الحكم والناس، وبين الأقوال والأفعال، وبين الشعار والممارسة، ويبحث علماء الاجتماع والنفس عن الأسباب العميقة للتشوهات.

ويستشري الفساد كما كان، وتتعالى الأصوات التي تندّد بالثورة وتعتبرها مؤامرة وتعاود قوى الثورة المضادة تنظيم صفوفها، ويتصدر بعض رجالها ونسائها المشهد العام كأنما يسخرون من أحلام الشباب الذين أنجزوا موجات الثورة انتقاماً منهم، ومن الشعب المصري كله.

لكن دوام الحال من المحال، هذا ما يقوله لنا التاريخ، ويتحمل المثقفون التنويريون الذين ناصروا الموجات الثورية في كل مراحلها مسؤولية جسيمة في الظرف الراهن تتجاوز حتى ما كان مطلوباً منهم أثناء موجات الثورة وبلورة أهدافها وشعاراتها، المطلوب الآن هو أن تنفتح الأبواب الموصدة أمام الشباب لاسترداد الثقة، وعدم النفور من صبر المصريين، وهم يعرفون. أي الشباب. يقيناً أن الأهداف التي وضعوها مازالت في حاجة إلى جهد كبير للدفاع عنها وإعادة زرعها في وجدان المصريين الذين سبق وأن احتضنوها، فالطريق لا يزال طويلاً .